

التحقيق النحوي في الأسماء المعرفة عند نحويي القرنين السابع والثامن الهجريين

م.م. محمد رزاق عيدان
كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل
العراق

أ.د. سعدون أحمد علي
كلية الآداب - الجامعة العراقية
العراق

الملخص

من الظواهر التي شاعت في المصادر النحوية ظاهرة تعدد الآراء النحوية، واختلاف النحويين في عدد من المسائل النحوية، فشرع عدد منهم في عرض تلك المسائل الخلافية واستقصاء أدلةها، والوقوف على حقيقتها، فظهر ما يُسمى بـ(التحقيق النحوي)، الذي يقوم على إثبات الرأي النحوي، وتحليله، واستقصاء أدله، وقد كان لنجويي القرنين السابع والثامن الهجريين القدح المعلى في الوقوف على حقيقة تلك المسائل الخلافية بعد تحليلها، وعرض أدلةها، وبيان الراجح منها، فشاعت عندهم ألفاظ التحقيق في مثل: (والتحقيق، والحق، والحقيقة، والمحققون) ونحو ذلك، وقد التزم البحث المسائل الخلافية في الأسماء المعرفة التي تضمنت ألفاظ التحقيق عند نجويي القرنين السابع والثامن الهجريين، فجاءت المسائل في البحث مُرتبةً بحسب تسلسلها في كتاب النحو الوافي، إذ تبدأ المسألة بذكر العنوان العام لها، ثم استيفاء آراء النحويين فيها، والموازنة بين تلك الآراء بعرض الحجج النقلية والعقلية لكل رأي، وما يتصل بذلك من أمور تعين على التحقيق والترجح، كالمعنى وموافقته لها، وأحكام الكلام وجربائه على قواعد العرب في كلامهم. وقد اعتمد البحث على أمات المصادر النحوية القديمة والحديثة، وكتب الخلاف النحوي، ثم أعقب تلك المسائل خاتمةً تضمنت أهم النتائج التي خلص إليها البحث، فقائمة بأسماء المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: التحقيق النحوي، الأسماء المعرفة، نجويي القرنين السابع والثامن الهجريين.

The Grammar in the Names of the Neighborhood in the Nationwide and the Hexagonal Sectors

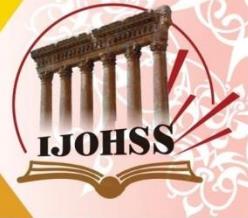
Prof. Dr. Saadoon Ahmed Ali

Assist. Lect. Muhammad Razaq Idan

ABSTRACT

One of the phenomena in the grammar symptoms of the grammar and the difference of the grapes in a number of grammatical issues, a number of more than the two stories have been made in the presentation of those translating issues and the adoption of the accuracy and to take their reality. The seventh and eighth hexagon lists were the mugged in the stand to be the right of their matters after their analysis, presentation and evidence of the most successful, including the investigation, the right to the investigation, in the cases that included the search for the first injury in the nourishing of the seventh century and the tremor.

Keywords: grammatical investigation, Arabized names, grammar in the seventh and eighth Hijri centuries.



المسألة الأولى: وقوع الجملة فاعلاً

اختلف النحويون في جواز وقوع الجملة فاعلاً، فقد تُسبِّب إلى هشام الضرير (ت 209هـ)، وثعلب (ت 291هـ) من الكوفيين جواز وقوع الجملة فاعلاً مطلقاً⁽¹⁾، وخصوص الفراء (ت 207هـ) جواز ذلك فيما إذا كان الفعل قليلاً أي: دالاً على الاعتقاد والتفكير، واقتصر الجملة بمعنى، وذلك نحو قوله: ظهرَ لِي أقامَ زيدٌ؟، فجملة (أقامَ زيدٌ؟) وقعت فاعلاً للفعل (ظهر)، وقد عُلِّقَ عنها الفعل بالاستفهام⁽²⁾، وهذا ظاهر قول ابن ولاد (ت 332هـ)⁽³⁾، وقد تُسبِّب هذا الرأي إلى سيبويه (ت 180هـ)⁽⁴⁾. وقد استدلَّ على جواز مجيء الجملة فاعلاً بالسماع من القرآن الكريم والشعر العربي منها: قوله تعالى: (لَمْ يَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا أَلْيَاتٍ لِسُجْنَتَهُ حَتَّى حِينَ)⁽⁵⁾، إذ وقعت جملة (لِسُجْنَتَهُ) فاعلاً للفعل (بد)⁽⁶⁾. قوله تعالى: (أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ الْقُرُونِ)⁽⁷⁾، فجملة (كُمْ أَهْلَكْنَا) فاعلاً عن الفعل (يهـد)⁽⁸⁾. وكذلك قوله تعالى: (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا بِهِمْ وَضَرَبَنَا لَكُمُ الْأَمْثَالِ)⁽⁹⁾، إذ وقعت جملة (كيف فعلنا بهـم) فاعلاً للفعل (تبَيَّن)⁽¹⁰⁾. أما الشعر العربي فقد جاء ذلك في قول الفرزدق⁽¹¹⁾:

ما ضرَّ تَعْلِبَ وَائِلَ أَهْجُونَهَا

وَقَعَتْ جَمْلَةُ (أَهْجُونَهَا) فَاعلاً لِلْفَعْلِ (ضَرَّ)⁽¹²⁾

وَقُولُ الشَّاعِرِ (وَمَا رَأَعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطَةِ

وَعَهْدِي بِهِ قَيْنَانِ يَقْشُ بِكِيرِ

فَجَمْلَةُ (يَسِيرُ بِشَرْطَةِ) فَاعلاً لِلْفَعْلِ (رَاعِنِي)⁽¹⁴⁾

ومنع البصريون مجيء الجملة فاعلاً مطلقاً، فلا يجوز عندهم أن يقول: يعجبني يقوم زيد، ولا يسرني يفوز أخوك⁽¹⁵⁾. واحتجوا على عدم جواز بما يأتي:

1- أن الفاعل يأتي مفرداً ومثنى ومجموعة، ويكون ضميراً، ويكتفى به، وهذا ممتنع في الجملة⁽¹⁶⁾.

2- أن الفاعل محكوم عليه لا يأتي إلا مفرداً، ولما كان كذلك امتنع مجيء جملة⁽¹⁷⁾.

3- أن الفاعل كالجزء من الفعل، ولذا امتنع مجيء الجملة فاعلاً لاستقلالها⁽¹⁸⁾.

4- قد يأتي الفاعل معروفاً بالألف واللام، والجملة لا تعرف بالألف واللام⁽¹⁹⁾.

وقد تأولوا ما ورد من السماع بما يأتي:

1- أن يُقدَّر الفاعل بمصدر الفعل المذكور، ففي (بدا) يكون الفاعل مُقدَّراً بمصدره، أي: بدا لهم بدأ أو البداء، فترك الفاعل وهو مراد، ثم بين ما البداء؟ فقال: لِسُجْنَتَهُ حَتَّى حِينَ، كأنهم قالوا: لِسُجْنَتَهُ. وفي (أَفْلَمْ يَهِدُ) يكون الفاعل مُقدَّراً بمصدر الفعل (بهـد)، أي: أفلم يهد لهم هدياً أو هداية، وفي (تبَيَّن) لكم التبيُّن، ونحو ذلك⁽²⁰⁾.

2- أن يُقدَّر الفاعل ضميراً عائداً على مصدر الفعل المذكور، ففي (تم بدا) ضمير عائد على مصدره، والتقدير: ثم بدا لهم هو البداء لِسُجْنَتَهُ، ونحو ذلك⁽²¹⁾.

3- أن الفاعل يُقدَّر بمصدر الجملة الواقعية موقع الفاعل، ففي جملة (لِسُجْنَتَهُ) يكون تقدير الفاعل هو المصدر (السجن)، أي: بدا لهم السجن، وفي (كم أهلكنا)، تقدير المصدر بـ(إهلكنا)، أي: أفلم يهد لهم إهلاكاً، وفي (كيف فعلنا) يُقدَّر المصدر بـ(كيفية فعلنا)، أي: وتبَيَّن لكم كيفية فعلنا، وفي قول الشاعر: (أَهْجُونَهَا؟) على تقدير: (هجاوهـا)، أي: ما ضرَّ تغلبَ وائِلَ هجاوهـا⁽²²⁾.

4- أن يُقدَّر فاعلاً يناسب السياق الذي ورد فيه الفعل، فقدروا فاعلاً للفعل (بدا) بدا لهم الأمر أو الرأي لِسُجْنَتَه⁽²³⁾

5- قدرروا (أَنْ) قبل جملة (يَسِيرُ بِشَرْطَةِ) في البيت الشعري؛ لينسبك مصدر يقع فاعلاً للفعل قبله، والتقدير: وما راعني إلا أن يَسِيرُ بِشَرْطَةِ، أي: وما راعني إلا يَسِيرُ بِشَرْطَةِ⁽²⁴⁾

وقد تبع الرضي (ت 686هـ) البصريين محققاً مذهبهم الذي يمنع مجيء الجملة فاعلاً، وتأويل ما ورد من ذلك، يقول الرضي: ((قد تجيء الجملة في مقام الفاعل، ومفعول مالم يسم فاعلاً، وهي في الحقيقة مسؤولةً بالاسم الذي تضمنته، كقوله تعالى: (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا بِهِمْ)، وقوله تعالى: (أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكْنَا)، أي: تبَيَّن لكم كم فعلنا بهـم، وألم يهد لهم إهلاكاً، فيصبح نحو: بَيْنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا))⁽²⁵⁾، ثم ذكر ((أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية، أو مسؤولة بالمصدر المضمون))⁽²⁶⁾. وقريب منه تحقيق ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) في كلامه عن جملة (لِسُجْنَتَهُ) في قوله: ((فِي جَمْلَةِ (لِسُجْنَتَهُ) قِيلَ: هِيَ مَفْسِرَةً لِلضَّمِيرِ فِي بَدَا الرَّاجِعُ إِلَى الْبَدَاءِ الْمَفْهُومُ مِنْهُ.

وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّهَا جَوَابٌ لِقَسْمٍ مُقْدَرٍ، وَأَنَّ الْمَفْسِرَ مَجْمُوعُ الْجَمْلَتَيْنِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ الْقُسْمِ إِنْشَاءً؛ لِأَنَّ الْمَفْسِرَ هُنَّا إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى الْمُتَحَصَّلُ مِنَ الْجَوَابِ، وَهُوَ خَبْرٌ لَا إِنْشَاءٍ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ سُجْنَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهَذَا هُوَ الْبَدَاءُ الْدِي بَدَاهُمْ))⁽²⁷⁾.

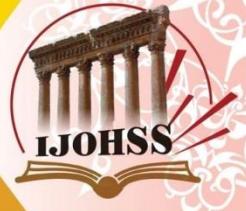
ويتبَيَّن من تحقيقهما أنهما ذهبا مذهب البصريين في امتناع وقوع الجملة موقع الفاعل، وافتراقاً في ما بينهما في تأويل ما ورد من ذلك، فاختار الرضي أن يُقدَّر الفاعل بمصدر تدلَّ عليه الجملة الواقعية موقعه، ذكر في قوله



تعالى: (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ قَعَدْنَا بِهِمْ)، أن الفاعل على تقدير مصدر من الفعل الذي تضمنته الجملة الواقعة موقع الفاعل، والتقدير: تبين لكم فعلنا بهم، وفي قوله تعالى: (أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلُكُنَا) يكون التقدير: ألم يهد لهم إهلاكتنا. أما ابن هشام الأنباري فقد قدر الفاعل ضميراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل المذكور، ففي قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأُوا أَلْيَاتٍ لِيَسْجُنَّهُ)، يقدر الفاعل ضميراً عائداً على مصدر الفعل (بدا)، والتقدير: بدا لهم هو البداء، وذهب إلى أن جملة (ليسجنه) جواب لـ(قد) لـ(قاوم) لـ(ضمير المقدر العائد على المصدر الواقع فاعلاً)، ثم ذكر أن معنى سجنه عليه الصلاة والسلام هو معنى البداء الذي بدا لهم. وقد استعرض ابن هشام آراء الكوفيين هشام وثعلب، ورأي الفراء الذي أجاز مجيء الجملة فاعلاً بشرط أن يكون الفعل قليلاً، وقد علق عن الجملة الواقعة فاعلاً باللام والاستفهام ونحوها، ثم اعتبر ضد عليه بأنه كيف تقع الجملة فاعلاً والمعلق مانع من وقوع الجملة فاعلاً؟ ثم استثنى ابن هشام ما علق عن الجملة الواقعة موقع الفاعل بالاستفهام، ذاكراً أن الفاعل في ذلك على تقدير مضارف، ففي قوله: ظهر لي أقام زيد؟، يكون التقدير: ظهر لي جواب أقام زيد؟⁽²⁸⁾. وبعد هذا العرض لأراء التحويين وتأنويلاتهم وتحققاتهم يتحقق عندنا أن الإتيان بالجملة بدل المفرد لتقع موقع الفاعل كان مقصوداً لمعنى لا يدل عليه المفرد؛ وذلك لما تحمله الجملة من معنى القوة والتاكيد والتتوسيع في المعنى عن طريق تضامن أجزائها من الحدث والزمان الذي يحملهما الفعل، فضلاً عن الذات الفاعلة لذلك الفعل ومتطلقات الجملة إن وجدت من المفعول به والظرف ونحوها، فتعطي معنى غير المعنى الذي يعطيه الفاعل المفرد، وما تأوه المانعون من أن الفاعل هو المصدر المفهوم من الفعل المذكور أو من الجملة الواقعة موقع الفاعل، أو أن الفاعل هو الضمير العائد على المصدر محل نظر، إذ بهذا التقدير قد سُلب المعنى الآخر الذي تدل عليه الجملة، ولا شك أنه معنى أوسع وأهم من معنى المفرد، ففي قوله تعالى: (ليسجنه) لام القسم، ونون التوكيد، وحدث مع زمن المستقبل يحمله الفعل، والفاعل المضمر، والضمير المتصل الواقع مفعولاً به، مما يصور أن فاعل البداء هو مجموع المعنى الذي تؤديه الجملة من إصرار الملك ومستشاريه وتأكيدهم على سجن النبي يوسف (عليه الصلاة والسلام)، وكذلك في قوله تعالى: (كَيْفَ قَعَدْنَا بِهِمْ)، إذ فيها من الاستفهام التقريري، والحدث والزمان الماضي، والفاعل (نا) للعطف نفسه، يعطي الكم الهائل من المعاني في عظم فعل الله تعالى وعقابه، وهذا ما لا يؤديه المفرد، ولعل هذا الأمر قد ألم بالرمانى (ت384هـ)، حين أجاز كون الفاعل مضمراً بقوله: ((أن يضرم، وتقديره: بدا لهم معنى ليسجنه، كما تقول: ظهر لهم أئمهم أفضل، على هذاوجه))⁽²⁹⁾، فهو وإن أضمر الفاعل إلا أنه ذكر أن الفاعل مجموع المعنى الذي تدل عليه جملة (ليسجنه) وإذا كان كذلك فإن معنى الجملة لا يتحقق المفرد، ولذلك نجد الزمخشري (ت538هـ) يذكر أن فاعل (يهد) في الآية الكريمة (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلُكُنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ)، هو معنى ومضمون الجملة (كم أهلكنا)، يقول: ((فاعل (فلم يهد) الجملة بعده يزيد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه))⁽³¹⁾، فهو وإن تابع البصريين في موضع آخر في تقدير الفاعل⁽³²⁾، إلا أنه هنا يؤكد أن الفاعل هو مضمون جملة (كم أهلكنا)، وهذا المعنى والمضمون لا يستطيع المفرد إيصاله للمخاطب، فمضمون الجملة حدتها بمتطلقاته، ومن هنا نرى أن يقال: إن الجملة في تلك الشواهد قد سدت مسد الفاعل لأن الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الجملة بل الجملة بكل متعلقاتها سدت مسد الفاعل، وهذا الأمر ليس غريباً عن أصول الصنعة النحوية، فقد قالوا: إن الحال (فائماً) في قوله: ضرب زيداً قائمًا، قد سد مسد الخبر⁽³³⁾، وأن فاعل اسم الفاعل (الزيдан) في قوله: أقام الزيدان؟، قد سد مسد الخبر⁽³⁴⁾، ونحو ذلك، وهنا كذلك يمكن أن يجعل الجملة في مثل تلك الشواهد سادساً مسد الفاعل، وفي هذا القول نحقق ثلاثة أمور: الأمر الأول: حفظنا للنص معناه الذي دلت عليه جملة الفاعل، وما تؤديه من دلالات لا يؤديها المفرد. الأمر الثاني: ابتعدنا عن تلك التقديرات المتكلفة والتأنويلات البعيدة، والتفسيرات التي ترهق ذهن المتعلم، يقول ابن ولاد: ((فَإِنَّمَا ثُضِمَ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَحْتَاجًا إِلَى الإِضْمَارِ))⁽³⁵⁾. غير مستحب ولا ناقص فلا حاجة فيه إلى الإضمار⁽³⁶⁾.
الأمر الثالث: في هذا الرأي تأثير بين الرأي القائل بجواز وقوع الجملة فاعلاً، والرأي الذي يمنع ذلك وأن الفاعل لا بد من أن يكون مفرداً، فإننا نقول: أن الجملة سدت مسد الفاعل.

المسألة الثانية: نيابة غير المفعول به مناب الفاعل

ذهب الكوفيون والأخشش (ت215هـ)، وتابعهم ابن مالك (ت672هـ) إلى جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به⁽³⁶⁾، يقول ابن مالك ((وأجاز هو والkovيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب))⁽³⁷⁾، وذلك في نحو قوله: ضرب زيد عمرًا ضرباً شديداً يوم الجمعة في بيته، إذ أجازوا إقامة غير المفعول به مقام الفاعل فقول مثلاً: ضرب عمرًا ضرباً شديداً يوم الجمعة



في بيته، فأقيم المصدرُ مقام الفاعل فُرُفِعَ مع وجود المفعول به (عمرًا)، وكذلك يجوز إقامة الطرف أو الجار والمجرور . ونُقل رأي آخر للأخفش يشترط فيه جواز نiability غير المفعول به مناب الفاعل إذا تقدم على المفعول به في التركيب، فإن كان مقدماً وجوب إقامته مقام الفاعل⁽³⁸⁾. واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس . أما السماع فاستدلوا بقراءة أبي جعفر المدニー لقوله تعالى: (إِلَّا جُزْيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)⁽³⁹⁾، إذ جاء الفعل (يجزي) على هذه القراءة مبنياً للمجهول (الجراي)، والمفعول به (قوماً) منصوباً⁽⁴⁰⁾ وكذلك قراءة عاصم لقوله تعالى: (وَكَذَلِكَ نُنْحِي الْمُؤْمِنِينَ)⁽⁴¹⁾، إذ قرأ عاصم الفعل (نجي) بنونٍ واحدةٍ وتشديد الجيم، وضم أوله وكسر ما قبل الآخر (نجي)، ونصب (المؤمنين) على المفعولية⁽⁴²⁾ ومنه قول الشاعر⁽⁴³⁾: لو ولدتْ فَقِيرَةً جَرَوْ كَلِبْ لسْبَ بذلك الجرو الكلاباً إذ بنى الفعل (سب) للمجهول، وبقي المفعول به (الكلابا) منصوباً⁽⁴⁴⁾ وقول الشاعر⁽⁴⁵⁾: لم يُعْنِ بِالْعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّداً وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدْيَ إذ جاء الفعل (يعن) مبنياً للمجهول والمفعول به (سيداً) باقياً على نصبه⁽⁴⁶⁾ وقول الشاعر⁽⁴⁷⁾: أتيح لي من العِدَا نَذِيرَاً إذ بُنِيَ الفعل (أتىح) للمجهول، وبقي المفعول به (نذيرًاً) منصوباً، فكان حق الجار والمجرور (لي) أن يكون في محل رفع نائباً عن الفاعل⁽⁴⁸⁾ وأما القياس فقد ذكروا جواز إقامة الطرف أو الجار والمجرور مقام الفاعل بوجود المفعول به؛ وذلك لأن الفعل يعمل فيهما ؛ ولجواز جعلهما مفعولاً به في السعة⁽⁴⁹⁾، وكذلك المصدر إذ يعمل فيه الفعل بنفسه فجاز إقامته مقام الفاعل⁽⁵⁰⁾

وذهب البصريون إلا للأخفش إلى منع نiability غير المفعول به من الطرف أو الجار والمجرور أو المصدر مناب الفاعل بوجود المفعول به ففي قولنا: كتب زيد الدرس كتابةً في المدرسةِ صباحاً، فعدن بناء الفعل (كتب) للمجهول يُحذف الفاعل ويُقام المفعول به (الدرس) مقام الفاعل فُرِفِعَ، ولا يُقام عند البصريين غير المفعول به مقامه، فنقول: كتب الدرس كتابةً في المدرسةِ صباجاً⁽⁵¹⁾. وأما ما ورد من السماع فقد تأولوه بما يأتي:

1-أن القراءتين اللتين بني فيها الفعل للمجهول هي قراءات شادة؛ لأن الفعلين في تلك الآيتين مبنيان للمعلوم في معظم القراءات⁽⁵²⁾، فإن سُلم بالبناء للمجهول في تلك القراءتين فيمكن تحريجهما على وجهين: أحدهما: إضمار نائب فاعلي لل فعل المذكر، وما ورد منصوباً بعده فهو منصوباً بفعل مضمر، ففي قوله تعالى: (إِلَّا جُزْيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)، يكون التقدير: ليجزي الجزاء قوماً، فالجزاء نائب فاعلي، (قوماً)، منصوب بفعل مضمر، أي: يجزي قوماً، وفي قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ نُنْحِي الْمُؤْمِنِينَ)، يكون التقدير: نُجي النجاء المؤمنين⁽⁵³⁾، وقيل في تأويل (نجي) أيضاً أنه حذف إحدى التونين من (نجي)، لاجتناعهما، وهذا شبيه بحذف إحدى الثناءين من قوله تعالى: (ولا تَفَرُّقاً)⁽⁵⁴⁾، والأصل: ولا تفرقوا، والذي يقوى ذلك أنهما ذكروا أن عاصماً يقرأ بتسكين الياء، فدل على أن (نجي) فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء، ولو كان الفعل (نجي) مبني للمجهول لفتح آخره؛ لأنَّ فعل ماض⁽⁵⁵⁾. والآخر: أن نائب الفاعل لل فعل (يجزي) محذف؛ لأنَّ الفعل (يجزي) ينصب مفعولين، فأضمر الأول وهو نائب فاعل للدلالة عليه⁽⁵⁶⁾

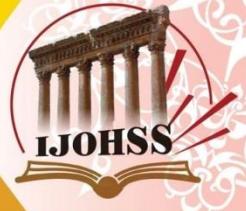
2-أما الأبيات الشعرية فقد حملت على الضرورة الشعورية، وذكر فيها وجهاً: أحدهما: إضمار نائب الفاعل، ففي قول الشاعر: (لسْبَ بذلك الجرو الكلابا)، يكون التقدير: لسْبَ السُّبُّ بذلك الجرو الكلابا، فقد أضمر مصدر الفعل (سب) نائباً للفاعل، و(الكلابا) منصوب بفعل مضمر أو منصوب على الذم⁽⁵⁷⁾. والأخر: أن (جرو كلب) في (لو ولدتْ فَقِيرَةً جَرَوْ كَلِبْ) منادي بحرف نداء محنثف، و(الكلابا) في (لسْبَ بذلك الجرو الكلابا) مفعول به لل فعل (ولدت)، والتقدير: ولو ولدتْ فَقِيرَةً يا جَرَوْ كَلِبْ الكلابا لسْبَ أي: جنس الكلاب⁽⁵⁸⁾

واختار ابن هشام الأنباري هذا المذهب عاداً إيهذا مذهب المحققين بقوله: ((وَالْمَفْعُولُ بِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مُقْدَمٌ فِي النِّيَابَةِ عَلَى غَيْرِهِ وَجَوْبًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كَفُولًا أَعْطِيَتْ زِيَادًا بِيَنَارًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ آخِذُ، وَأَوْضَحَ مِنْ هَذَا ضَارِبٌ زِيدٌ عَمْرًا؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ صَادِرٌ مِنْ زِيدٍ وَعَمْرٍ، فَقَدْ اشْتَرَكَ فِي إِبْجَادِ الْفَعْلِ حَتَّى أَنَّ بَعْضَهُمْ جَوَزَ فِي هَذَا الْمَفْعُولَ أَنْ يَرْفَعَ وَصَفَهُ فَيَقُولُ ضَارِبٌ زِيدٌ عَمْرًا الْجَاهِلُ؛ لِأَنَّهُ نَعْتَ الْمُرْفُوعَ فِي الْمَعْنَى))⁽⁵⁹⁾.

ويتبين من تحقيق ابن هشام ما يأتي:

1- وجوب نiability المفعول به عن الفاعل دون غيره من الطرف أو الجار والمجرور أو المصدر، وهذا مذهب البصريين إلا للأخفش .

2- استدل على وجوب نiability المفعول به عن الفاعل بأن المفعول به قد يقع فاعلاً في المعنى، نحو قولنا: أعطيت زيداً ديناراً، فعدن بناء الفعل (اعطي) للمجهول يُحذف الفاعل (تاء الفاعل) ويُقام المفعول به الأول (زيداً) مقامه،



فقول: أُعطي زيد ديناراً، وبالتحقيق في هذه الجملة نجد أن (زيد) في الأصل فاعل في المعنى؛ لأنَّه الآخذ ديناً.

ـ ـ كذلك استدلَّ ابن هشام على وجوب نية المفعول به مناب الفاعل بالفعل الدال على المفاعلة ومعموليَّه (الفاعل والمفعول به)، وذلك نحو قولنا: ضاربٌ زيدٌ عمرًا، إذ إنَّ (عمرًا) وإنْ كان مفعولاً به إلا أنَّه فاعلٌ في المعنى، إذ هو مضاربٌ في المعنى أيضًا، فيُشرِّك مع الفاعل (زيد) في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد ضاربٌ صاحبه، ولما كان كذلك وجوب أن ينوب مناب الفاعل دون غيره.

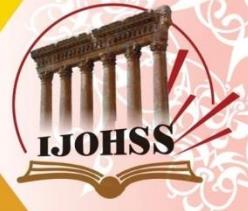
والذي نراه أنَّ الحقَّ مع البصريين وكثيرٌ من النحويين في وجوب إقامة المفعول به مقام الفاعل لأمررين: الأمر الأوَّل: أنَّ الفعل المتعدي المبني للمعلوم صيغ في الأصل ليُخبرَ به عن الفاعل لزومًا⁽⁶⁰⁾، فلما حذف منه الفاعل صيغ على بناء آخر ليُخبرَ به عن المفعول به دون غيره⁽⁶¹⁾، ففي قولنا: ضربٌ زيدٌ عمرًا، كان الغرض الإخبار بـ(ضرب) عن زيدٍ، فلما حذف الفاعل لغرض ما صيغ الفعل على بناء يُخبرُ به عن المفعول به، يقول ابن يعيش(ت643هـ): ((اعلم أنَّ المفعول الذي لم يسمَّ فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بُنيَ على فعلٍ صيغ له على طريقةٍ (فعل)، كما بُنيَ الفاعل على فعلٍ صيغ له على طريقةٍ (فعل)، ويُجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصحُّ به وبفعله الفائدةً. ويحسن السكوت عليه، كما يحسن السكوت على الفاعل))⁽⁶²⁾، فقوله: (بُنيَ على فعلٍ صيغ له على طريقةٍ (فعل)، بيَّنَ أنَّ المتكلِّم حين حذف الفاعل صاغ الفعل على بناء يطلب المفعول به دون غيره، يقول ابن أبي الربيع(ت688هـ): ((لأنَّ هذه البنية إنما وُضعت لهذا الفعل لطلب المفعول به))⁽⁶³⁾، مما يعني أنَّ بناء الفعل على صيغة المجهول إنما أريد الحديث بها عن المفعول به دون غيره من المصدر أو الجار والمجرور أو الظرف، ولذا قال ابن يعيش: ((ويُجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصحُّ به وبفعله الفائدةً، وهذا ما يؤكِّد الاستعمال فلو قال قائلٌ: ضربٌ، ولم يكمل سيدhib ذهن المخاطب إلى المضروب مباشرةً دون غيره من متعلقات الفعل، ولذا كانت إقامة المفعول به مقام الفاعل أولى).

الأمر الثاني: أنَّ السماع الذي ورد في ظاهره جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل فإنه مع فلتته قد وقف منه أئمة النحو والقراءات موقفاً صارماً لم يُعهدَ منهم ذلك الموقف في أغلب مسائل الخلاف، فقد وصفوا القراءات القرآنية التي استدلَّ بها المجيزون بالحنن والتعسُّف⁽⁶⁴⁾، ومن تساهل منهم فإنه وصفها بالشنوذ أو الضعف⁽⁶⁵⁾، بل حتى الذين أجازوا إثباته غير المفعول مناب الفاعل في تلك القراءات فإنه احتمل اللحن في ظاهر اللفظ، يقول القراء(ت206هـ): ((وقدَّرَ بعض القراء فيما ذُكرَ لي: ليجزَى قوْمًا، وهو في الظاهر لحنٌ، فإنَّ كَانَ أضمرَ في (يجزي) فعلًا يقع بِه الرفع كما تَقُولُ: أُعطيَ ثوابًا ليجزَى ذلكَ الجزاء قومًا فهو وجه))⁽⁶⁶⁾. أما الآيات الشعرية فقد وصفها النحويون بالضرورة بل عدها ابن جنِيَّ من أقبح الضرورات⁽⁶⁷⁾، يقول: ((قيل: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يُعَدُّ أصلًا، بل لا يثبت إلَّا محتقرًا شادًا))⁽⁶⁸⁾، وإذا كان كذلك كان القول برأي البصريين والمحققين أولى وأصحَّ.

المسألة الثالثة: تعدد الحال وصاحبها واحدٌ

نُسبَ إلى أبي علي الفارسي(ت377هـ)⁽⁶⁹⁾، واختاره العكري(ت616هـ) في أحد قوله⁽⁷⁰⁾، وابن عصفور(ت669هـ)⁽⁷¹⁾، وعدُّ آخر من النحويين⁽⁷²⁾، أنَّه لا يجوز أن يتعدد الحال وصاحبٍ واحدٍ والعامل فيه واحدٌ إلا أن يفصل بين الأحوال بحرف العطف (الواو)، ففي قولنا: جاءَ زيدٌ ضاحكًا مسرعًا، لا يجوز عندهم أن يكون (ضاحكًا مسرعًا) حالين من زيدٍ، وما جاءَ من ذلك فهو مؤول بأحدٍ وجهين⁽⁷³⁾: أحدهما: أن يكون (مسرعًا) صفةً لـ(ضاحكًا). والآخر: أن يكون (مسرعًا) حالًا من الضمير المستكן في (ضاحكًا). واستثنى ابن عصفور ما إذا كان العامل (أفعال) الفضيل فإنه يجوز أن يتعدد معه الحال، يقول ابن عصفور: ((ولا يقضى العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حالٍ واحدة، أزيد من شيءٍ واحدٍ إلا بحرف عطفٍ، إلَّا أن يكون أفعال التي للمفارضة فإنَّها تعمل في ظروفين من الزمان أو المكان، وفي حالين من حالٍ واحدةٍ، نحو قوله: أنت يوم الجمعة أحسن قائمًا منك يوم الخميس قاعدًا))⁽⁷⁴⁾.

ونسب أبو حيَّان هذا الرأي إلى كثيرٍ من المحققين بقوله: ((وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور من امتياز تعدد الحال لذى حالٍ واحدة واتحاد العامل، نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا هو مذهب كثيرٍ من المحققين، منهم أبو علي الفارسي، ذهباً إلى أنَّه لا يقضى العامل أزيد من حالٍ واحدٍ من غير واسطةٍ حرفيٍ لذى حالٍ واحدٍ مع اتحاد العامل، فإذا جاءَ في كلامهم مثل: خرج زيدٌ مسرعًا باكيًا احتمل عندهم وجهين، أحدهما: أنَّ باكيًا صفةً لـ(مسرعًا) الذي هو حالٍ. والثاني: أنَّ باكيًا حالٌ من الضمير المستكן في مسرعًا))⁽⁷⁵⁾. ووجه التحقيق عند محققى هذا الرأي ما يأتي:

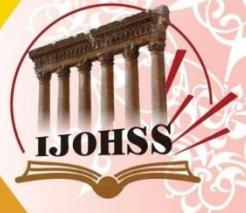


1-أن الحال شبيه بالمحض، من أن كليهما فضل، ولما كان الفعل المتعدي إلى واحد لا يتعدي إلى مفعول ثانٍ إلا بوساطة حرف، كذلك عامل الحال لا يتعدي إلى حالين إلا بوساطة حرف⁽⁷⁶⁾.
 2-أن الحال شبيه بالظرف، وذلك أن الحال على تقدير (في)، ففي قولنا: جاء زيد راكباً، يكون المعنى على تقدير: جاء زيد في حال ركوبه، ولما امتنع أن يقع العامل في ظرفين مختلفين كذلك امتنع أن يقع في حالين مختلفين دون وساطة حرف، إذ لا يجوز أن نقول: جلس زيد أمامك خلفك، ولا جاء محمد اليوم أمس، إلا أن يصل بينهما بحرف عطف⁽⁷⁷⁾.
 ونُسِّب إلى الجمهور⁽⁷⁸⁾، جواز تعدد الحال لعامل واحد ولصاحب حال واحد من دون أن يفصل بين الحالين أو الأحوال بحرف عطف، واختاره أبو الفتح ابن جنٰي وكثير من النحوين⁽⁷⁹⁾.
 واستدل هؤلاء النحوين بأن الحال شبيه بالخبر والنتع، إذ الحال خبر ثان عن صاحبه، ففي قولنا: جاء زيد مسرعاً، أخبرنا عن مجيء زيد وإسراعه، كذلك يشبه بالنتع في أن الحال صفة معنوية في التحقيق، ففي قولنا: جاء زيد راكباً، يكون المعنى: جاء زيد الراكب، إذ وصف زيد بالركوب، ولما جاز تعدد أخبار المبدأ الواحد في نحو: زيد قائم ضاحك، وجاز تعدد النتع في نحو: هذا رجل قائم ضاحك، جاز تعدد الحال⁽⁸⁰⁾.
 وقد حَقَّ الرضي هذا الرأي بعد أن نسبه إلى الجمهور بقوله: ((وجواز الجمهور بقوله:))وَجَوَزَ الْجَمْهُورُ أَنْ يُجِيءَ لِشَيْءٍ وَاحِدَ أَحْوَالَ مُتَخَالِفَةَ مُتَضَادَةً كَانَتْ نَحْوُ اشْتِرَى الرَّمَانَ حَلْوًا حَامِضًا أَوْ غَيْرَ مُتَضَادَةٍ كَوْلَهُ تَعَالَى: (اَخْرُجْ مِنْهَا مَذْهُورًا)⁽⁸¹⁾، كما تجيئ في خبر المبدأ⁽⁸²⁾، ثمَّ رَدَ عَلَى الْمَانِعِينَ بِقَوْلِهِ: ((وَمِنْ بَعْضِهِمْ ذَلِكُ فِي الْحَالِ، مُتَضَادَةٌ كَانَتْ، أَوْ لَا، قَيْساً عَلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، فَجَعَلَ نَحْوَ: (مَذْهُورًا) حَالًا مِنْ ضَمِيرِ (مَذْهُورًا)، وَاسْتَكَرَ مِثْلَهُ فِي الْمُتَضَادَةِ فَمَنْعَهَا مَطْلَقًا، وَلَا وَجْهٌ لِلْقِيَاسِ؛ وَذَلِكُ لَأَنَّ وَقْعَ الْفَعْلِ فِي زَمَانِيْنْ أَوْ مَكَانِيْنْ مُخْتَلِفِيْنْ مَحَالٌ، نَحْوُ: جَلَسَ خَلْفَكَ أَمَامَكَ، وَضَرَبَتِ الْيَوْمَ أَمْسَ، بَلِيْ لَوْ عَطَفَتْ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ جَازَ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى تَكْرَارِ الْفَعْلِ، نَحْوُ: جَلَسَ خَلْفَكَ وَأَمَامَكَ، وَكَذَا يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَتَبَيَّنِ الْمَكَانُ أَوِ الزَّمَانُ، نَحْوُ: جَلَسَ خَلْفَكَ أَمْسَ وَقَتَ الظَّهَرِ، وَأَمَامَكَ وَسْطَ الدَّارِ، وَأَمَّا تَقْدِيدُ الْحَدِيثِ بِقَدِيْنِ مُخْتَلِفِيْنِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَذْهُورًا مَذْهُورًا)، أَوْ بِمُتَضَادَيْنِ فِي مَحْلَيْنِ غَيْرِ مُمْتَزَجِيْنِ، كَمَا فِي: اشْتِرَى رَجُلًا فِي حَالٍ ضَحَّاكَ، وَمَمْتَزَجَ أَبْيَضَ أَسْوَدَ، أَوْ مَمْتَزَجَ حَلْوًا حَامِضًا فَلَا بَأْسَ⁽⁸³⁾ به⁽⁸⁴⁾).
 ويتبين من تحقيق الرضي وردَهُ أنَّ هُنَاكَ فرقاً بَيْنَ امْتِنَاعِ الْفَعْلِ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ فِي ظَرْفَيْنِ مُخْتَلِفِيْنِ دُونَ عَاطِفٍ، وَبَيْنَ وَقْعِ الْفَعْلِ فِي حَالَيْنِ مُخْتَلِفِيْنِ مِنْ صَاحِبِ حَالٍ وَاحِدٍ، إِذْ وَقْعُ الْفَعْلِ فِي ظَرْفَيْنِ مُخْتَلِفِيْنِ مِنْ دُونَ حَرْفٍ عَاطِفٍ مُمْتَنَعٍ، وَذَلِكُ فِي نَحْوِ: جَلَسَ زَيْدٌ خَلْفَكَ أَمَامَكَ؛ إِذْ لَا يَمْكُنُ أَنْ يَجْلِسَ زَيْدٌ فِي الْأَمَامِ وَالْخَلْفِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، أَمَّا وَقْعُ الْفَعْلِ مِنْ الْفَاعِلِ فِي حَالَيْنِ مُخْتَلِفِيْنِ فَلَا مَانِعٌ مِنْهُ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: جاء زَيْدٌ ضَاحِكًا مَسْرِعًا، فَيَكُونُ مَجِيءُ زَيْدٍ فِي حَالٍ ضَحَّاكَ وَفِي حَالٍ رَكُوبَهُ، إِذْ لَا مَانِعٌ مِنْهُ. وَالْتَّحْقِيقُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّضِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحِيزِيْنِ لِلْثَّلَاثَةِ أَدَلَّةً.

الدليل الأول: أن تشبيه الحال بالخبر والنتع أقوى من تشبيهه بالمحض، فتشبيه الحال بالمحض به إنما وقع لأنهما فضل، ولأنهما يأتيان بعد تمام الكلام⁽⁸⁴⁾، أمّا تشبيه الحال بالخبر والنتع فلأن الحال خبر في المعنى، ولذلك جاء الحال في قولنا: ضرب زيداً قائمًا، سادًّا مسًّا الخبر⁽⁸⁵⁾، في حين أن الحال لا يسدّ مسدة المفعول به، وكذلك فإنّ عامل الحال قد لا يكون فعلًا بل معنًى من المعاني، وذلك نحو قوله تعالى: (هذا بُطْلَى شَيْخًا)⁽⁸⁶⁾، إذ العامل في الحال (شيًخًا) معنًى الإشارة⁽⁸⁷⁾، ونحو قوله: ما شانك قائمًا؟، إذ العامل في الحال (قائمًا) معنًى الاستفهام⁽⁸⁸⁾، مما يدلّ على أن الخبر أقرب إلى الحال من المفعول به، والذي يقوّي ذلك أن سببويه يسمّي الحال خبرًا، وقد ذكر ذلك عنوانًا لباب من أبواب كتابه يقول: ((باب ما ينتصب فيه الخبر))⁽⁸⁹⁾، وقد مثل لهذا الباب بقولهم: فيها عبد الله قائمًا، ثم قال: ((ثم أردت أن تُخْبِرَ على أية حال استقرَ، فقلت: قائمًا، فقام حال مستقرٌ فيها). وإن شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبد الله قائم))⁽⁹⁰⁾.

الدليل الثاني: كثرة السماع في تعدد الحال، ومنه قوله تعالى: (وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاوِنُ النَّاسَ)⁽⁹¹⁾، إذ جاء (كسالي) و (يُرَاوِنُونَ) حالين من الفاعل (الواو) في (قاموا)⁽⁹²⁾. ومنه قوله تعالى: (حُكَمَاءُ اللَّهِ عَيْرُ مُشْرِكِينَ بِهِ)⁽⁹³⁾، إذ نصب (حُكَمَاء) و (غَيْرَ) على أنَّهما حالان من ضمير الواو في الآية السابقة⁽⁹⁴⁾. ومنه قوله تعالى: (وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ عَضْبَيَانَ أَسْفًا)⁽⁹⁵⁾، فقد وقع كل من (عَضْبَيَانَ) و (أَسْفًا) حالاً من موسى⁽⁹⁶⁾. ومن ذلك قراءة مَنْ قرأ⁽⁹⁷⁾، قوله تعالى: (خَافِثَةُ رَافِعَة)⁽⁹⁸⁾، بنصب (خَافِثَةً نَاصِبَةً) على أنَّهما حالان⁽⁹⁹⁾.

ومنه قول الشاعر⁽¹⁰⁰⁾: عَلَيْ إِذَا مَا زَرْتَ لِيلَى بَخْفِيَةِ زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانَ حَافِيَةِ فِجَاءَ (رجلان) و (حافياً) حالين من (الباء) المجرور بر(على) (عليّ)، أو من فاعل المصدر (زيارة)⁽¹⁰¹⁾.



الدليل الثالث: التكليف والتأويل في الشواهد الدالة على تعدد الحال وصاحبها واحد، وذلك بالتأويل على الصفة أو البدل أو الحال من الضمير المستكثن في الحال الأول والحقيقة أن الضمير في الحال الأول راجع إلى صاحب الحال، وهذا تكليف لا داعي له، وأسهل منه القول بتنوع الحال.

المسألة الرابعة: المعرف بـ(أـلـ) بعد (يـاـ أـيـهـاـ)

ذهب البصريون وأكثر النحوين إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه (أـلـ) من الأسماء فلا نقول في الرجل: يا الرجل، ولا في المرأة: يا المرأة، وإنما مُنـعـ الجـمـعـ بينـ (يـاـ) الـنـدـاءـ وـ(أـلـ) الـتـعـرـيفـ؛ لأنـ (يـاـ) الـنـدـاءـ تـقـيـدـ تـخـصـيـصـاـ،ـ والأـلـفـ وـالـلـامـ تـقـيـدـ تـعـرـيـفـاـ،ـ فإذاـ نـادـيـتـ وـاحـدـاـ فـكـائـنـ خـصـصـتـهـ وأـشـرـتـ إـلـيـهـ فـصـارـ مـعـرـفـةـ،ـ وإذاـ كـانـ كـذـكـ اـمـتـعـ نـداءـ ماـ فـيـهـ (أـلـ) الـتـعـرـيفـ لـنـلـاـ يـجـتـمـعـ حـرـفـاـ تـعـرـيـفـ عـلـىـ شـيـءـ وـاحـدـ (102ـ).ـ وـمـنـ ثـمـ جـيـءـ بـ(أـيـ)ـ وـهـيـ اـسـمـ مـبـهـمـ مـعـ (هـاـ)ـ التـبـيـيـهـ؛ـ لـيـتوـصـلـ إـلـىـ نـداءـ ماـ فـيـهـ (أـلـ)،ـ وـذـلـكـ فـيـ مـثـلـ قـوـلـهـ:ـ يـاـ أـيـهـاـ الرـجـلـ،ـ وـيـلـزـمـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ الـرـفـعـ؛ـ لأنـهـ هـوـ الـمـنـادـيـ فـيـ الـأـصـلـ (103ـ).ـ وـاـخـتـلـفـ فـيـ إـعـرـابـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ بـعـدـ (يـاـ أـيـهـاـ)ـ فـيـ نـحـوـ (يـاـ أـيـهـاـ الرـجـلـ)ـ وـ(يـاـ أـيـهـاـ الـمـرـأـةـ)ـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ مـذـهـبـ:

المذهب الأول: أن المعرف بـ(أـلـ) بعد (يـاـ أـيـهـاـ) نـعـتـ لـ(أـيـ)ـ مـلـازـمـ لـهـاـ؛ـ لأنـ (أـيـ)ـ اـسـمـ مـبـهـمـ لـاـ يـتـوـضـحـ وـيـتـخـصـصـ إـلـاـ بـالـوـصـفـ،ـ فـلـاـ تـسـتـعـمـلـ (أـيـ)ـ إـلـاـ مـوـصـوفـةـ،ـ فـلـاـ يـجـوزـ الـوـقـفـ عـلـىـ (يـاـيـهـاـ)ـ حـتـىـ يـوـصـفـ،ـ وـهـذـاـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ وـأـكـثـرـ النـحـوـيـنـ (104ـ).ـ يـقـولـ سـيـبـوـيـهـ:ـ (الـرـجـلـ وـصـفـ لـوـقـلـهـ يـاـ أـيـهـاـ،ـ وـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـسـكـتـ عـلـىـ (يـاـيـهـاـ)ـ فـرـبـ اـسـمـ لـاـ يـحـسـنـ عـلـىـ عـنـدـهـ السـكـوتـ حـتـىـ يـصـفـهـ وـحـتـىـ يـصـبـرـ وـصـفـهـ عـنـدـهـ كـانـهـ بـهـ يـتـاـسـمـ،ـ لـأـنـهـ إـنـمـاـ جـاءـوـاـ بـ(يـاـيـهـاـ)ـ لـيـصـلـوـاـ إـلـىـ نـداءـ ذـيـ الـأـلـ وـالـلـامـ،ـ فـلـذـكـ جـيـءـ بـهـ)ـ (105ـ).

المذهب الثاني: أن المعرف بـ(أـلـ) بعد (يـاـيـهـاـ) عـطـفـ بـيـانـ لـاـ نـعـتـ؛ـ لأنـهـ يـرـدـ غـيرـ مـشـتـقـ فـيـ نـحـوـ:ـ يـاـيـهـاـ الرـجـلـ،ـ فـإـنـ جـاءـ مـشـتـقـاـ حـمـلـ عـلـىـ غـيرـ الـمـشـتـقـ،ـ وـقـدـ نـسـبـ هـذـاـ الـمـذـهـبـ إـلـىـ اـبـنـ السـيـدـ الـبـطـلـيوـسـيـ،ـ وـتـبـعـهـ عـدـدـ مـنـ النـحـوـيـنـ (106ـ).

المذهب الثالث: أن المعرف بـ(أـلـ) بعد (يـاـيـهـاـ) يـعـرـبـ نـعـتـ إـذـاـ كـانـ مـشـتـقـاـ،ـ وـعـطـفـ بـيـانـ إـذـاـ كـانـ جـامـدـاـ،ـ وـهـذـاـ مـذـهـبـ عـدـدـ مـنـ النـحـوـيـنـ (107ـ).

وـقـدـ اـخـتـارـ اـبـنـ يـعـيشـ وـابـنـ النـحـاسـ (تـ696ـ)ـ الـمـذـهـبـ الثـانـيـ القـائلـ بـعـطـفـ الـبـيـانـ وـقـدـ حـقـقاـ القـوـلـ فـيـهـ،ـ يـقـولـ اـبـنـ يـعـيشـ:ـ ((وـاعـلـمـ أـنـ حـقـيـقـةـ هـذـاـ النـعـتـ،ـ وـمـاـ كـانـ مـثـلـهـ فـيـ نـحـوـ:ـ (هـذـاـ الرـجـلـ)ـ إـنـمـاـ هوـ عـطـفـ بـيـانـ،ـ وـقـوـلـ النـحـوـيـنـ إـنـهـ نـعـتـ قـرـيـبـ؛ـ وـذـلـكـ لـأـنـ النـعـتـ تـحـلـيـةـ الـمـوـصـوفـ بـمـعـنـىـ فـيـهـ،ـ أـوـ فـيـ شـيـءـ مـنـ سـبـبـهـ،ـ وـهـذـهـ أـجـنـاسـ،ـ فـهـيـ شـرـحـ،ـ وـبـيـانـ لـلـأـوـلـ كـالـبـلـدـ وـالـتـأـكـيدـ،ـ فـلـذـكـ كـانـ عـطـفـ بـيـانـ،ـ وـلـمـ يـكـنـ نـعـتـ))ـ (108ـ).

ويـقـولـ اـبـنـ النـحـاسـ:ـ ((وـالـتـحـقـيقـ فـيـ إـعـرـابـ (الـرـجـلـ)ـ مـنـ قـوـلـنـاـ:ـ يـاـيـهـاـ الرـجـلـ،ـ وـيـاـ هـذـاـ الرـجـلـ،ـ أـنـهـ عـطـفـ بـيـانـ لـاـ صـفـةـ نـصـ عـلـىـهـ اـبـنـ جـنـيـ (رـحـمـهـ اللهـ)ـ وـتـبـعـهـ عـلـيـهـ أـكـثـرـ النـحـوـيـنـ))ـ (109ـ).ـ وـبـالـنـظـرـ فـيـ التـحـقـيقـيـنـ يـتـبـيـنـ الـأـتـيـ:

1- يـخـتـارـ اـبـنـ يـعـيشـ وـابـنـ النـحـاسـ مـذـهـبـ الـقـائـلـيـنـ:ـ بـأـنـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ بـعـدـ (يـاـيـهـاـ)ـ عـطـفـ بـيـانـ.
2- ذـكـرـ اـبـنـ يـعـيشـ أـنـ قـوـلـ النـحـوـيـنـ:ـ أـنـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ بـعـدـ (يـاـيـهـاـ)ـ نـعـتـ،ـ لـتـقـرـيبـ لـاـ عـلـىـ حـقـيـقـةـ النـعـتـ،ـ وـالـحـقـيـقـةـ عـنـدـهـ أـنـهـ عـطـفـ بـيـانـ.

3- وجـهـ الـقـوـلـ عـنـدـ اـبـنـ يـعـيشـ أـنـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ عـطـفـ بـيـانـ لـاـ نـعـتـ أـنـ النـعـتـ هـوـ إـظـهـارـ مـعـنـىـ مـنـ الـمـعـانـيـ الـمـوـجـودـةـ فـيـ الـمـنـعـوتـ أـوـ فـيـ سـبـبـهـ،ـ بـخـلـافـ اـسـمـ الـجـنـسـ (الـرـجـلـ)ـ وـنـحـوـهـ فـيـهـ إـنـمـاـ يـؤـتـيـ بـهـ لـتـوـضـيـحـ وـشـرـحـ مـاـ قـبـلـهـ،ـ وـلـمـاـ كـانـ عـطـفـ الـبـيـانـ تـو~ضـيـحـاـ وـبـيـانـ لـاـ مـقـبـلـهـ (110ـ)،ـ كـانـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ عـطـفـ بـيـانـ وـلـمـ يـكـنـ نـعـتـ.

4- حقـقـ اـبـنـ النـحـاسـ الـقـوـلـ بـأـنـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ عـطـفـ بـيـانـ لـاـ نـعـتـ،ـ وـلـمـ يـذـكـرـ لـنـاـ وـجـهـ التـحـقـيقـ فـيـ ذـلـكـ.

5- نـسـبـ اـبـنـ النـحـاسـ الـقـوـلـ بـعـطـفـ الـبـيـانـ إـلـىـ اـبـنـ جـنـيـ وـأـكـثـرـ الـمـحـقـقـيـنـ،ـ وـالـذـيـ وـقـفـ عـلـيـهـ عـنـدـ اـبـنـ جـنـيـ أـنـهـ يـذـهـبـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ فـيـ أـنـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ نـعـتـ (111ـ).

وـإـذـاـ مـاـ أـنـعـمـتـ النـظـرـ فـيـ الـمـذاـهـبـ الـثـلـاثـةـ وـتـحـقـيقـاتـ النـحـوـيـنـ يـتـحـقـقـ عـنـدـيـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ وـأـكـثـرـ النـحـوـيـنـ مـنـ أـنـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ نـعـتـ لـاـ عـطـفـ بـيـانـ،ـ وـالـتـحـقـيقـ فـيـ ذـلـكـ مـاـ يـاتـيـ:

الـتـحـقـيقـ الـأـوـلـ:ـ أـنـ النـحـوـيـنـ ذـكـرـوـاـ أـنـ (أـيـ)ـ اـسـمـ مـبـهـمـ جـيـءـ بـهـ لـيـتـوـصـلـ إـلـىـ نـداءـ ماـ فـيـهـ (أـلـ)،ـ وـلـمـاـ كـانـتـ (أـيـ)ـ اـسـمـ فـلـابـدـ لـهـاـ مـنـ مـعـنـىـ وـإـنـ كـانـ مـبـهـمـاـ،ـ فـلـوـ كـانـتـ (أـيـ)ـ بـلـاـ مـعـنـىـ لـكـانتـ زـائـدـةـ،ـ وـالـأـسـمـاءـ عـنـدـ الـمـحـقـقـيـنـ لـاـ تـزـادـ (112ـ)،ـ وـبـيـدـوـ أـنـ مـعـنـىـ (أـيـ)ـ هـوـ الـإـشـارـةـ وـالـتـبـيـيـهـ إـلـىـ الـمـنـادـيـ الـحـقـيـقـيـ وـهـوـ الـمـعـرـفـ بـ(أـلـ)ـ،ـ وـلـعـلـ سـيـبـوـيـهـ الـمـحـ إلىـ ذـلـكـ فـيـ كـلـامـهـ عـنـ الـمـبـهـمـ بـقـوـلـهـ:ـ ((وـإـنـمـاـ صـارـ الـمـبـهـمـ بـمـنـزـلـةـ الـمـضـافـ لـأـنـ الـمـبـهـمـ تـقـرـبـ بـهـ شـيـئـاـ وـثـبـاعـدـهـ،ـ وـتـشـيرـ إـلـيـهـ))ـ (113ـ)،ـ وـمـنـ هـنـاـ يـتـضـحـ أـنـ (أـيـ)ـ اـسـمـ مـبـهـمـ أـرـيدـ بـهـ الـإـشـارـةـ إـلـىـ الـمـنـادـيـ،ـ فـهـيـ شـبـيـهـ بـأـسـمـ الـإـشـارـةـ إـلـاـ أـنـهـأـوـغـلـ مـنـهـاـ فـيـ الـإـبـهـامـ (114ـ)،ـ وـلـذـاـ لـاـ يـجـوزـ الـاـكـفـاءـ بـهـاـ فـيـ الـنـداءـ بـخـلـافـ اـسـمـ الـإـشـارـةـ (115ـ)،ـ وـلـمـاـ



كان المنادى شخصاً غير معروف لدى المتكلّم ناداه بـ(أي) فخصّصه ثم عرّفه بوصفه بنوعه فقال: يا أيّها الرجل على معنى: يا أيّها المعروف بالرجلة؛ ((لأنَّه اسم دالٌ على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية، وهذا حد النعت ... أي ما دلَّ على معنى في متبوعه))⁽¹¹⁶⁾.

التحقيق الثاني: أنَّ النحويين ذكرُوا أنَّ (أي) لا توصف إلا بالاسم المعرف بـ(ال) الجنسية، والاسم الموصول، وأسماء الإشارة، ومنع الجمهور أن توصف بالأسماء الأعلام المعرفة بـ(ال) الدالة على لمح الصفة⁽¹¹⁷⁾؛ وذلك لما في الجنس من العموم الدال على معنى في ذلك الجنس، يقول أبو حيَّان (ت 745هـ): ((وقال بعضهم: إنما كان وصفاً لأنَّ (ال) لتعريف الجنس، فكأنَّه تبيّنَ أنَّ المنادى من هذا النوع، والوصف يكون بالأعمّ))⁽¹¹⁸⁾. فإن قيل: إنَّ النحويين إنما منعوا كون المعرف بـ(ال) نعْناً لأنَّه جامدٌ، والجامد لا يُنْعَتُ به. قلنا: إنَّ الجواب على ذلك من وجهين: أحدهما: أنَّ الاسم الجامد عند دخول الألف واللام الجنسية عليه فإنه يدلُّ على العموم، ودلالة ذلك الاسم على العموم سُوَغ له وقوعه نعْناً⁽¹¹⁹⁾. والأخر: أنَّ المحقِّقين من النحويين قد ذهبو إلى أنَّ الاستنقاق ليس شرطاً في النعت حتَّى يُمنع الاسم الجامد من وقوعه نعْناً، يقول ابن الحاجب (ت 646هـ): ((أنَّ معنى النعت يكون تابعاً يدلُّ على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صَحَّ وقوعه نعْناً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثيرٌ من النحويين أنَّ الاستنقاق شرطٌ حتَّى تأولوا غير المشتق بالمشتق))⁽¹²⁰⁾. ومن هنا يترجَّح إعراب المعرف بـ(ال) بعد (يا أيّها) نعْناً لا عطف بيان .

المسألة الخامسة: المعطوف على معمول اسم الفاعل

ذكر النحويون جواز نصب المعطوف على معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة، وذلك في مثل قولهم: هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرًا، واختلفوا في عامل النصب في المعطوف (عمرًا)، فذهب سيبويه ومن تبعه، إلى أنَّ (عمرًا) منصوبٌ بفعل مضمر أو اسم فاعل⁽¹²¹⁾، يقول سيبويه: ((وتقول في هذا الباب: هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرٌ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجاز؛ لأنَّه ليس في العربية شيء يُعملُ في حرف فينتهي أن يُشرك بينه وبين مثيله. وإن شئت نصبت على المعنى وتنصِّر له ناصيًّا، فقولُ: هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرًا، كأنَّه قال: ويضربُ عمرًا، أو ويضاربُ عمرًا))⁽¹²²⁾. وقدر بعض النحويين إضمار فعل على كل حال⁽¹²³⁾. ووجه الإضمار عندهم أنَّ اسم الفاعل لـما عمل الجر في المعطوف عليه كان الأولى حمل المعطوف على المفعول عليه في الجر، فلا ينبغي أن يعمل اسم الفاعل الجر في المعطوف عليه ثم يعمل النصب في المعطوف⁽¹²⁴⁾، ولذا كان إضمار فعل أو اسم فاعل قبل المعطوف أولى من العطف على المحل؛ لأنَّ الحذف ورد كثيراً عن العرب، وهو أولى من توهم شيء غير موجودٍ وهو نصب المعطوف عليه في الأصل، وحمل المعطوف على المفعول عليه في النصب المتواتم⁽¹²⁵⁾.

وذهب فريقٌ من النحويين إلى أنَّ المعطوف بالنصب على معمول اسم الفاعل المجرور إنما جاز نصبه حملاً على موضع المعطوف عليه المجرور بعد اسم الفاعل، لأنَّ الأصل في ذلك المجرور النصب؛ لأنَّه واقعٌ مفعولاً به لـاسم الفاعل المستحق للعمل في الأصل، فلذا كان النصب على المحل أولى من تقدير مذوف⁽¹²⁶⁾. وقد اختار ابن يعيش هذا القول محققاً إيه بقوله: ((فأَمَّا إِعْمَالَهُ مَضْمُراً، فَقَدْ فَسَرَهُ بِقُولِهِ: هُوَ ضاربٌ زيدٍ وعمرًا، بمعنى: أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَهُ عَلَى الْمُخْفُوضِ، كَانَ بِتَقْدِيرِ نَاصِيَّ، فَبَعْضُهُمْ يَقْدِرُهُ فَعَلًا، أَيْ: وَيَضْرِبُ عَمَرًا؛ لَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ، وَبَعْضُهُمْ يَقْدِرُهُ اسْمَ فَاعِلٍ مُّنْوَنًا، يَكُونُ الظَّاهِرُ دَلِيلًا عَلَيْهِ. وَالْحَقُّ أَنَّ انتِصَابَ الْمَعْطُوفِ عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ مَفْعُولٌ وَالْتَّوْيِنُ مَرَادٌ، فَهُوَ كَوْلُ الشَّاعِرِ فِي الْمَصْدَرِ))⁽¹²⁷⁾: مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

وإذا كان في اللُّفْظِ مَا يَنْصِبُهُ، لم تَحْتَاجْ إِلَى تَقْدِيرِ مَذْوَفٍ، وَلَذِكَّ مَثَلُهُ سِبْوَيِّه بِقُولِه⁽¹²⁸⁾: جِنْتِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِّقَوْمِهِمْ أو مِثْلِ أُسْرَةِ مَنْتَوْرٍ بْنِ سَيَارِ

قال: لأنَّ (جنتي) في معنى (هات)، فحمل النصب على معناه. والنصب في الأول أقوى؛ لأنَّ اسم الفاعل أصله التتوين والنصب، و(جنتي) أصله الجر؛ لأنَّه لا يُتَعَدَّ إِلَّا بِالباء))⁽¹²⁹⁾

يتضح من تحقيق ابن يعيش ترجيحه نصب المعطوف على معنى المعطوف عليه المجرور؛ وذلك لأنَّ الأصل في المعطوف عليه المجرور النصب؛ لأنَّه في الأصل مفعولٌ به لـاسم الفاعل المستحق للعمل في نحو قولهم: هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرًا، إذ الأصل في اسم الفاعل (ضارب) العمل والتتوين؛ لتتوفر شروط العمل من وقوعه خبراً، ودلالته على الحال والاستقبال، ولما تواترت فيه شروط العمل كان الأصل في معموله (زيد) النصب على المفعولية، إذ وقع عليه معنى (ضارب) وهو الضرب، ولكنه جُزءاً بالإضافة تخفيفاً لا تعرِيفاً؛ ولما كان جزءاً

المعمول للتخفيف فكأن النصب والتنوين في المعمول مرادٌ، وكأن المعمول المجرور منصوبٌ في التقدير، ولذا حمل المعطوف المنصوب على أصل المعطوف عليه المجرور وهو النصب، وكونه مفعولاً به في الأصل .
 والذي نراه سلامـة تـحقيق ابن يعيشـ في نـصبـ المعـطـوفـ حـمـلاًـ عـلـىـ أـصـلـ المعـطـوفـ عـلـىـ المـجـرـورـ ،ـ إـذـ هـوـ فـيـ الـأـصـلـ مـفـعـولـ بـهـ لـاسـمـ الـفـاعـلـ ،ـ وـقـدـ جـاءـتـ إـضـافـةـ الـلـفـظـيـةـ ،ـ يـقـولـ الرـضـيـ :ـ ((ـ أـمـاـ إـضـافـةـ اـسـمـ الـفـاعـلـ وـالـمـفـعـولـ إـضـافـةـ لـفـظـيـةـ فـقـولـ :ـ كـوـنـ إـضـافـةـ الصـفـةـ إـضـافـةـ لـفـظـيـةـ مـبـنيـ عـلـىـ كـوـنـهـ عـاـمـلـةـ فـيـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ رـفـعـاـ أوـ نـصـبـاـ ؛ـ وـذـلـكـ لـأـنـ إـذـ كـانـ كـذـاـ ،ـ فـالـذـيـ هـوـ مـجـرـورـ فـيـ الـظـاهـرـ لـيـسـ مـجـرـورـاـ فـيـ الـحـقـيـقـةـ ،ـ وـالـتـنـوـينـ الـمـحـذـوـفـ فـيـ الـلـفـظـ مـقـدـرـ مـنـيـ ،ـ فـتـكـوـنـ إـضـافـةـ كـلـاـ إـضـافـةـ ،ـ وـهـوـ الـمـرـادـ بـإـضـافـةـ الـلـفـظـيـةـ))⁽¹³⁰⁾ ،ـ وـلـاـ يـخـفـىـ تـسـلـطـ مـعـنـىـ اـسـمـ الـفـاعـلـ عـلـىـ الـمـعـطـوفـ عـلـىـ زـيـدـ وـعـمـرـ ،ـ فـكـاـنـ قـوـلـنـاـ :ـ هـذـاـ ضـارـبـ زـيـدـ وـعـمـرـ ،ـ فـإـنـ الـمـعـنـىـ الـمـرـادـ مـنـ هـذـاـ الـتـرـكـيـبـ هـوـ إـلـخـابـ عـنـ وـقـوـعـ الـضـرـبـ مـنـ ذـاتـ الـضـارـبـ عـلـىـ زـيـدـ وـعـمـرـ ،ـ فـكـاـنـ قـالـ :ـ هـذـاـ يـضـرـبـ زـيـدـاـ وـعـمـرـاـ ،ـ وـمـاـ دـامـ هـذـاـ التـرـكـيـبـ دـالـ بـصـيـغـتـهـ الـظـاهـرـةـ عـلـىـ وـقـوـعـ الـضـرـبـ عـلـىـ زـيـدـ وـعـمـرـ فـلـاـ دـاعـيـ لـتـكـلـفـ إـضـمارـ فـعـلـ أـوـ اـسـمـ فـاعـلـ عـاـمـلـ فـيـ الـمـعـطـوفـ الـمـنـصـوبـ (ـعـمـرـ)ـ ،ـ وـمـاـ يـتـبـعـهـ مـنـ تـأـوـيلـ لـيـلـاـمـ أـصـوـلـ صـنـعـتـهـمـ الـنـحـوـيـةـ فـيـ أـنـ اـسـمـ الـفـاعـلـ لـاـ يـعـمـلـ الـجـرـ وـالـنـصـبـ فـيـ آـنـ وـاـحـدـ وـلـمـعـنـىـ وـاـحـدـ .

الخاتمة

أهم النتائج التي خلص إليها البحث:

- 1- كشف البحث عن جهود نحوبي القرنين السابع والثامن الهجريين في الوقوف على حقيقة المسائل الخلافية وآراء النحوبيين فيها، وتحقيق تلك الآراء ببيان مواضع القوة والضعف في تلك الآراء وتصويب الراجح منها .
- 2- أظهر البحث أهمية المعنى في تحقيق الآراء نحوبيه، وبيان سلامـة القاعدة نحوبيـةـ ،ـ فـكـانـ المعـنـىـ الـنـحـوـيـ هوـ الـأـصـلـ فـيـ قـيـوـلـ الرـأـيـ النـحـوـيـ أـوـ رـدـ .
- 3- حقـقـ الـبـحـثـ فـيـ نـسـبـةـ الـأـرـاءـ النـحـوـيـةـ إـلـىـ أـصـاحـبـهـ ،ـ وـبـيـنـ أـوـلـيـاتـ التـحـقـيقـ فـيـ الـمـسـائـلـ النـحـوـيـةـ الـمـحـقـقـةـ .
- 4- تـنـوـعـتـ مـاـدـةـ التـحـقـيقـ عـنـ نحوبيـ الـقـرـنـينـ السـابـعـ وـالـثـامـنـ الـهـجـرـيـنـ فـشـمـلـ التـحـقـيقـ فـيـ الـسـمـاعـ وـالـقـيـاسـ ،ـ وـالـعـلـةـ الـنـحـوـيـةـ ،ـ وـالـتـأـوـيلـ وـالـتـقـدـيرـ ،ـ وـالـإـعـرـابـ ،ـ وـالـأـصـوـلـ الـأـوـلـىـ لـلـكـلـامـ الـعـرـبـيـ .
- 5- تـعـدـتـ أـلـفـاظـ التـحـقـيقـ عـنـ نحوبيـ الـقـرـنـينـ السـابـعـ وـالـثـامـنـ الـهـجـرـيـنـ ،ـ وـقـدـ التـزـمـ الـبـحـثـ عـدـدـاـ مـنـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ مـثـلـ (ـ التـحـقـيقـ ،ـ وـالـحـقـ ،ـ وـالـحـقـيـقـةـ ،ـ وـالـمـحـقـقـونـ)ـ وـنـحـوـ ذـلـكـ .
- 6- كانـ لـنـاـ وـقـاتـ مـوـضـوـعـيـةـ مـنـ تـحـقـيقـاتـ النـحـوـيـنـ وـآرـائـهـمـ نـزـعـمـ فـيـهـاـ أـنـنـاـ قـدـمـنـاـ قـرـاءـةـ جـديـدةـ وـتـحلـيـلـاـ مـوـضـوـعـيـاـ خـالـفـنـاـ فـيـهـ أـكـثـرـ النـحـوـيـنـ ،ـ فـضـلـاـ عـنـ تـفـرـدـنـاـ بـبـعـضـ الـأـدـلـةـ وـالـأـرـاءـ الـتـيـ نـرـاـهـاـ جـديـرـةـ بـالـقـبـولـ .

الهوامش

- 1- ينظر: التنزيل والتكميل: 1/56، ومعنى الليب: 524، والمقاصد الشافية: 238/2.
- 2- ينظر: معاني القرآن للقراء: 2/195، ومعنى الليب: 524، والمقاصد الشافية: 239/2.
- 3- ينظر الانتصار لسيبوه على المبرد: 187.
- 4- ينظر: إعراب القرآن للناس: 2/202-203، والتنزيل والتكميل: 1/56، وهم الهوامع: 1/590.
- 5- سورة يوسف: آية/35.
- 6- ينظر: التنزيل والتكميل: 1/54، وشرح شذور الذهب: 217.
- 7- سورة السجدة: من الآية/26.
- 8- ينظر: شرح شذور الذهب: 217، والمقاصد الشافية: 2/538.
- 9- سورة الرعد: من الآية/45.
- 10- ينظر: حاشية الصبان: 2/60.
- 11- ديوانه: 639.
- 12- ينظر: المقاصد الشافية: 539.
- 13- تـسـبـ هـذـاـ بـيـتـ إـلـىـ مـعـاوـيـةـ الـأـسـدـيـ فـيـ خـازـنـةـ الـأـدـبـ :ـ 584/8ـ ،ـ وـشـرـحـ أـبـيـاتـ مـغـنـيـ الـلـيـبـ :ـ 306/6ـ ،ـ وـورـدـ بـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ الـحـجـةـ لـلـقـرـاءـ السـبـعـةـ :ـ 4/156ـ ـ 157ـ ،ـ وـالـخـصـائـصـ :ـ 2/436ـ ،ـ وـشـرـحـ الـمـقـصـلـ :ـ 3/5ـ ،ـ وـشـرـحـ الـتـسـهـيلـ :ـ 4/50ـ ،ـ وـالـتـنـزـيلـ وـالـتـكـمـيلـ :ـ 1/55ـ .
- 14- ينظر: معنى الليب: 559.
- 15- ينظر: شرح كتاب سيبوه: 3/320، وأمالى ابن الشجري: 2/37، والتنبيان في إعراب القرآن: 1/28.

- 16- ينظر: المسائل البغداديات: 368 .
- 17- ينظر: أمالی ابن الحاچب: 882/2 .
- 18- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 152/1 .
- 19- ينظر: المصدر نفسه: 153/1 .
- 20- ينظر: معانی القرآن وإعرابه: 3/104، وأخبار أبي القاسم الزجاجي: 37، وشرح كتاب سيبويه: 3/320 .
- 21- ينظر: التذییل والتکمیل: 1/56، وشرح شذور الذهب: 217 .
- 22- ينظر: شرح التسهیل: 2/123، وشرح الرضی على الكافیة: 1/216 .
- 23- ينظر: المسائل الحلبیات: 240، والتییان فی إعراب القرآن: 2/732 .
- 24- ينظر: الحجۃ للقراء السبعة: 4/156-157، والخصائص: 2/436 .
- 25- شرح الرضی على الكافیة: 1/216 .
- 26- المصدر نفسه: 1/217 .
- 27- مغنى اللبيب: 523 .
- 28- ينظر: المصدر نفسه: 2/525-524 .
- 29- شرح كتاب سيبويه: 1073 .
- 30- سورة طه: من الآية/ 128 .
- 31- الكشاف: 3/96 .
- 32- ينظر: الكشاف: 2/468 .
- 33- ينظر: الأصول في النحو: 2/237، وأمالی ابن الشجري: 1/104، والبدیع فی علم العربیة: 1/92 .
- 34- ينظر: الحجۃ للقراء السبعة: 1/200، والمفصل فی صنعة الإعراب: 46، وشرح فطر الندى وبل الصدی: 44 .
- 35- الانتصار لسیبویه علی المبرد: 187 .
- 36- ينظر: معانی القرآن للقراء: 2/210، والحجۃ فی القراءات السبع: 250، والتییان عن مذاہب النحویین: 268 .
- 37- شرح التسهیل: 2/136، وشرح ألفیة ابن معطی: 1/619، وشرح المکودی علی الألفیة: 99 .
- 38- ينظر: الخصائص: 1/397، والتذییل والتکمیل: 6/245، وشرح شذور الذهب للجوغری: 1/339 .
- 39- سورة الجاثیة: من الآية/ 14 .
- 40- ينظر: تأویل مشکل القرآن: 41، والمبوسط فی القراءات العشر: 403، وإتحاف فضلاء البشر فی القراءات الأربع عشر: 502 .
- 41- سورة الأنبياء: من الآية / 88 .
- 42- ينظر: معانی القرآن للقراء: 2/210، والسبعة فی القراءات: 430، ومعانی القراءات للأزھری: 2/170 .
- 43- نسب البيت إلى جریر - ولم أعنّ عليه في دیوانه- في التییین عن مذاہب النحویین: 272، وتجییه اللمع: 132، وخزانة الأدب: 1/338، وورد بلا نسبة في شرح المقدمة المحسنة: 2/375، وأمالی ابن الشجري: 2/518 وشرح المفصل: 4/314، وشرح التسهیل: 2/128 .
- 44- ينظر: شرح المفصل: 4/315، وشرح التسهیل: 2/128 .
- 45- البيت لرؤیة في ملحق دیوانه: 173 .
- 46- ينظر: المقاصد النحویة: 2/973 .
- 47- البيت نسبة بعض المحدثین إلى یزید بن القعاع، ينظر: شرح الشواهد الشعریة فی أمات الکتب النحویة: 1/427، وهو بلا نسبة في شرح التسهیل: 2/128، والتذییل والتکمیل: 2/244، وشرح شذور الذهب: 212 .
- 48- ينظر: شرح التسهیل: 2/128 .
- 49- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1/159 .
- 50- ينظر: التییین عن مذاہب النحویین: 273 .
- 51- ينظر: المقتضب: 4/51، والأصول فی النحو: 1/79، والبدیع فی علم العربیة: 1/116، والتییین عن مذاہب النحویین: 268 .
- 52- ينظر: تأویل مشکل القرآن: 40، ومشکل إعراب القرآن: 2/481 .
- 53- ينظر: معانی القرآن للقراء: 2/210، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/160، وشرح المفصل: 4/314 .
- 54- سورة الأنعام: من الآية/ 103 .
- 55- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/56، والمحتسب فی تبیین وجوه شواد القراءات والإیضاح عنها: 2/111 .
- 56- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1/161 .
- 57- ينظر: التعليقة علی المقرب: 6/137، والتذییل والتکمیل: 6/247 .

- 58- ينظر: التبيين عن مذاهب النحوين: 273، وشرح المفصل: 315/4 .
- 59- شرح شذور الذهب: 208-207 .
- 60- ينظر: شرح المفصل: 313/4 .
- 61- ينظر: المصدر نفسه: 313/4 ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 960 .
- 62- شرح المفصل: 306/4 .
- 63- البسيط في شرح جمل الزجاجي: 960 .
- 64- ينظر: معاني القرآن واعرابه: 403/3 ، ومعاني القراءات للأزهري: 170/2 ، والكتاف: 132/3 .
- 65- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 95/4 ، والتبيان في إعراب القرآن: 925/2 ، وشرح المفصل: 314/4 .
- 66- معاني القرآن: 46/3 .
- 67- ينظر: الحجة لقراء السبعة: 260/5 ، والتبيين عن مذاهب النحوين: 273 ، والتنبيه والتمكيل: 6 .
- 68- الخصائص: 397/1 .
- 69- ينظر: والتنبيه والتمكيل: 9/132 ، والمساعد في تسهيل الفوائد: 35/2 ، وهمع الهوامع: 315/2 .
- 70- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/31 . وفي اللباب في علل البناء والإعراب: 292/1 ، أجاز مجيء حالين لعامل واحدٍ وصاحبٍ حالٍ واحدٍ .
- 71- ينظر: المقرب: 222/1 .
- 72- ينظر: الغرة في شرح اللمع: 447 ، والبديع في علم العربية: 184/1 ، والصفوة الصافية في شرح الدرة الألفية: 1/481 .
- 73- ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: 203-204 .
- 74- المقرب: 222/1 .
- 75- التنبيه والتمكيل: 9/132 .
- 76- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1/293-292 ، والتنبيه والتمكيل: 9/132 .
- 77- ينظر: شرح التسهيل: 2/349 ، وشرح الرضي على الكافية: 12/2 .
- 78- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 12/2 ، وهمع الهوامع: 315/2 .
- 79- ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات: 2/307 ، وشرح التسهيل: 2/348 ، والتعليق على المقرب: 257 ، والملحة في شرح الملحة: 1/387 .
- 80- ينظر: شروط الحال وأحكامها وأقسامها لابن بري: 690-691 ، وشرح المفصل: 2/6 ، وشرح التسهيل: 2/323 ، والمقادص الشافية: 3/482 .
- 81- سورة الأعراف: من الآية/18 .
- 82- شرح الرضي على الكافية: 2/12 .
- 83- المصدر نفسه: 2/12 .
- 84- ينظر: الأصول في النحو: 1/213 ، وشرح المفصل: 2/4 .
- 85- ينظر: البديع في علم العربية: 1/92 ، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/145 .
- 86- سورة هود: من الآية/72 .
- 87- ينظر: المقتضب: 4/168 ، والمرتجل: 162 .
- 88- ينظر: البديع في علم العربية: 1/200 .
- 89- كتاب سيويه: 2/88 .
- 90- المصدر نفسه: 2/89 .
- 91- سورة النساء: من الآية/142 .
- 92- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/245 .
- 93- سورة الحج: من الآية/31 .
- 94- ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/492 ، والتبيان في إعراب القرآن: 2/941 .
- 95- سورة الأعراف من الآية/150 .
- 96- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/595 .
- 97- نسبت هذه القراءة إلى البزيدي وزيد بن علي، والحسن، والثقة، وأبي حمزة، وابن مقصى، وابن أبي عبلة، والز عفرا، ينظر: المحتسب: 2/307 ، والكامن في القراءات والأربعين الزاندة عليها: 644 ، والبحر المحيط: 10/77 .
- 98- سورة الواقعة: آية/3 .
- 99- ينظر: المحتسب: 2/307 .
- 100- البيت لقيس بن الملوح مجnoon ليلي في ديوانه: 38 .
- 101- ينظر: شرح التصریح: 1/601 ، وشرح أبيات مغني الليب: 7/18 .

- 102- ينظر: كتاب سيبويه: 197/2، والجمل في النحو للزجاجي: 150، وشرح كتاب سيبويه: 177/2، واللمع في العربية: 112، والإنصاف في مسائل الخلاف: (46)/1، 274، والصفوة الصافية: 199/2 .
- 103- ينظر: المقتضب: 216/4، وشرح كتاب سيبويه: 177/2، وسر صناعة الإعراب: 35/2 .
- 104- ينظر: كتاب سيبويه: 106/2، والمقتضب: 266/4، واللمع في العربية: 111، والمفصل في صنعة الإعراب: 63، والباب في عال البناء والإعراب: 337/1، والمرتجل: 194 .
- 105- كتاب سيبويه: 106/2 .
- 106- ينظر: شرح المفصل: 323/1، وشرح الرضي على الكافية: 1/376، والتعليقة على المقرب: 274، والتنليل والتكميل: 13/283 .
- 107- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 410، واللحمة في شرح الملحمة: 2/609-610، وشرح الأشموني: 34/3 .
- 108- شرح المفصل: 1/323 .
- 109- التعليقة على المقرب: 274 .
- 110- ينظر: البديع في علم العربية: 1/353 .
- 111- ينظر: اللمع في العربية: 111 .
- 112- ينظر: التنليل والتكميل: 3/42، ومغني الليب: 397 .
- 113- كتاب سيبويه: 12/2 .
- 114- ينظر: الكناش في النحو والتصريف: 1/164 .
- 115- ينظر: المقتضب: 4/267، وهو مع الهوامع: 2/49، 51 .
- 116- شرح الرضي على الكافية: 1/377-376 .
- 117- ينظر: ارتشاف الضرب: 4/2194، والمقاصد الشافية: 5/318 .
- 118- التنليل والتكميل: 13/283 .
- 119- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/377 .
- 120- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/626 .
- 121- ينظر: كتاب سيبويه: 1/110، 169، والجمل في النحو للزجاجي: 85، والتوطئة: 262-263، وشرح الجمل لابن الفخار: 2/455 .
- 122- كتاب سيبويه: 1/169 .
- 123- ينظر: شرح الجزوئية للأبدي: 248 .
- 124- ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: 540، وتمهيد القراء: 6/2765 .
- 125- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1032 .
- 126- ينظر: التبصرة والتذكرة: 1/219، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: 379/1 .
- 127- البيت للشاعر رؤبة بن العجاج في ديوانه مجموع أشعار العرب: 189، وصدره: قد كنتُ دائِنْتُ بها حسَانًا .
- 128- البيت لجرير في ديوانه: 242 .
- 129- شرح المفصل: 4/85-86 .
- 130- شرح الرضي على الكافية: 2/220 .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد الوهاب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، 1998م .
2. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3، 1996م .
3. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، 1421 هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت .
4. أمالی ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني العلوي (ت542هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، 1992م .

5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين: أبو البركات الأنباري ، ومعه كتاب الإنصاف من الإنصاف ، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، ط 1 ، 2003 م .
6. البحر المحيط : أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه، د. زكريا عبد المجيد ، ود. أحمد النجولى الجمل ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1993 م .
7. البديع في علم العربية : ماجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير(ت606هـ) تحقيق ج 1: د. فتحي أحمد علي الدين ، وج 2 د. صالح حسن العايد ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط 1 ، 1420 هـ .
8. البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع عبيد الله القرشي(ت688هـ) تحقيق : د. عيّاد بن عبد الشبيطي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1، 1986م.
9. تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ط) .
10. التبصرة والتذكرة : أبو محمد عبد الله بن علي الصimirي (من نهاة القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ط 1، 1980 م .
11. التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري(ت616هـ)، تحقيق : علي محمد الباولي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د.ط) .
12. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والkovفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ، ط 1، 1406 هـ - 1986م ، دار الغرب الإسلامي .
13. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، وكذور إشبيليا ، الرياض ، ط 1 من 2000-2005 م .
14. التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي، تحقيق : عوض بن حمد القوزي ، ط 1 ، 1990 م - 1996 م .
15. التعليقة على المقرب : شرح العالمة بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس (ت698هـ) على مقرب ابن عصفور في علم النحو ، تحقيق: د. جميل عبد الله عوبضة ، وزارة الثقافة ، عمان ، ط 1 ، 2004 م .
16. توجيه اللمع شرح كتاب اللمع : أحمد بن الحسين بن الخباز (ت639هـ)، دراسة وتحقيق : فايز زكي دباب ، دار السلام ، ط 2 ، 2007م.
17. التوطئة : أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت654هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ط 2 ، 1981 م .
18. الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إربد – الأردن ، ط 1 ، 1984 م .
19. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 1 ، 1997 م .
20. الخصائص : أبو الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، ط 2 ، 1952 م .
21. ديوان قيس بن الملوح مجnoon ليلى: دراسة وتعليق: يُسري عبد الغني ، ط 1، 1999م ، دار الكتب العلمية، بيروت
22. سر صناعة الإعراب : أبو الفتح بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط 2 ، 1993 م
23. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت686هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط 1 ، 2000 م .
24. شرح أبيات مغني الليبب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ط2(ج 1 - 4)، ط 5 - 8)، دار المأمون للتراث ، بيروت ، 1393 - 1414 هـ .
25. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) : نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ) ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1، 1955 م .
26. شرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط 1، (1410 هـ - 1990م)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان .



27. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(ت778هـ) ، تحقيق: أ.د علي محمد فاخر وأ.د جابر محمد البراجه ، وأ.د إبراهيم جمعة العجمي ، وأ.د جابر السيد مبارك ، وأ.د علي السنوسي محمد ، وأ.د محمد راغب نزال، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م .
28. شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2000م .
29. شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن علي بن محمد بن خروف(ت609هـ) ، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، (د.ط) ، 1419هـ .
30. شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(ت669هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعّار ، إشراف: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1998م .
31. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإسترابادي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريوسنس، بنغازوي ، ط2، 1996م .
32. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين بن هشام ، اعتنى به: محمد أبو فضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 2001م .
33. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : محمد بن محمد حسن شرّاب، ط1، 1427 هـ- 2007 م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان .
34. شرح الكافية الشافية : جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1982م .
35. شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلى سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 2008م .
36. شرح المفصل للزمخناري : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ، 2001م .
37. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : أبو عمرو ابن الحاجب، تحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الرياض ، ط1 ، 1997م .
38. الصفوحة الصافية في شرح الدرة الألفية : إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي(من علماء القرن السابع الهجري) ، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي، 1419هـ .
39. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي بن أبو القاسم الهمذاني المغربي (ت: 465هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ، ط1 ، 1428 هـ - 2007 م، مؤسسة سما للتوزيع والنشر.
40. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبیر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 3 ، 2004م .
41. الكناش في النحو والصرف : أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود(ت732هـ) ، تحقيق: د. جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2 ، 2005م .
42. اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكوري، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1995م .
43. اللῆمَة في شرح الملحَّة : محمد بن الحسن الصايغ(ت720هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصناعي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط1 ، 2004م .
44. اللَّمَع في العربية : أبو الفتح بن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي ، دار مجذلاوي ، عمان ، (د.ط) ، 1988م .
45. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج : اعتنى بتصحیحه وترتیبه: ولیم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، (د.ط) .
46. المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح بن جني ، تحقيق: علي نجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود.عبد الفتاح شلبي ، إحياء التراث الإسلامي ، مصر ، (د.ط) ، 1994م .

47. المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت 567 هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (د.ت)، دمشق، 1392 هـ - 1972 م.
48. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد الأندلسي (ات 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، 1405 هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
49. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار المصرية ط 1 ، (د.ت).
50. معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1988 م.
51. مغني الليب عن كتب الأعaries : جمال الدين بن هشام الانصاري ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، ط 6 ، 1985 م.
52. المفصل في صنعة الإعراب : جار الله الزمخشري ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط 1 ، 1993 م.
53. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين وأخرين ، جامعة أم القرى ، ط 1 ، 2007 م.
54. المقتصب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ط 3 ، 1994 م.
55. منهاج السالك إلى الْأَفْلَى ابن مالك : أبو حيان الأندلسي ، أضواء السلف (د.ط).
56. المنهاج في شرح جمل الزجاجي : يحيى بن حمزة العلوبي(ت749هـ)، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط 1 ، 2009 م.
57. همع الهوامع في شرح جمع الجومع : جلال الدين السيوطي، (ج 1) تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرّم، وبقية الأجزاء تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، وناشر ج 1، وج 2، وج 3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1992 م ، وناشر ج 4 ، وج 5 ، 1979 م ، وج 6 ، 1980 م ، دار البحث العلمية ، الكويت .

الرسائل والأطروحات

58. الأيدي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزوئية، (أطروحة دكتوراه)، إعداد: سعد حمدان محمد الغامدي، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية، 1406 هـ.
59. أبو عبد الله ابن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، (أطروحة دكتوراه) : إعداد: حماد بن محمد حامد الثمالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، 1410 هـ.
60. الفكر النحووي عند ابن الدهان (ت569هـ) مع تحقيق كتابه (الغرفة في شرح اللمع) : (أطروحة دكتوراه) ، تحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، 1431 هـ.

البحوث

61. شروط الحال وأحكامها وأقسامها: لابن بري النحووي(ت582هـ)، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 71، ج 4، (د.ت) .

References

62. Resorption of beating from the tongue of the Arabs: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), investigation: Dr. Ragab Othman Mohamed, review: d. Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, I 1, 1998 AD.
63. Fundamentals in grammar: Abu Bakr Muhammad bin Sahel bin Al-Sarraj (d. 316 AH), investigation: d. Abd al-Hussein al-Fatli, the Risala Foundation, Beirut, 3rd edition, 1996 AD.
64. The syntax of the Qur'an: Abu Ja'far al-Nahas Ahmad ibn Muhammad al-Muradi al-Nahw ((d. 338 AH), put his notes and commented on it: Abd al-Mun`m Khalil Ibrahim, i 1, 1421 AH, Muhammed Ali Beydun Publications, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut.
65. Amali Ibn Al-Shajri: Gift of God bin Ali bin Hamza al-Husayni al-Alawi (d. 542 AH), study and investigation: d. Mahmoud Mohamed Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1992 AD.
66. Fairness in matters of disagreement between the visual grammarians and the Kufic: Abu Al-Barakat Al-Anbari, and with him the book "The Equity of Equity," Mohiuddin Abdul-Hamid, The Modern Library, 1st edition, 2003 AD.
67. Surrounding Sea: Abu Hayyan Al-Andalusi, investigation and commentary: Sheikh Adel Ahmad Abdel-Mawgoud, and Sheikh Ali Muhammad Moawad, and participated in his investigation, d. Zakaria Abdul Majeed, and Dr. Ahmad Al-Najouli Al-Jamal, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, 1st edition, 1993 AD.
68. Budaiya in Arabic science: Majd al-Din al-Mubarak ibn Muhammad ibn al-Athir (d. 606 AH), achievement part 1: d. Fathi Ahmed Ali al-Din, c 2 d. Saleh Hassan Al-Ayed, Umm Al-Qura University, Center for the Revival of Islamic Heritage, I 1, 1420 AH.
69. The simple one in explaining Jamal Al-Zajaji: Ibn Abi Al-Rabi 'Ubaid Allah Al-Qurashi (d. 688 AH). Ayad bin Abd Al-Thebaiti, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st edition, 1986 AD.
70. Interpretation of the problem of the Qur'an: Abu Muhammad Abdullah bin Qutaybah al-Dinuri (d. 276 AH), investigation: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Alami, Beirut, .
71. Insight and reminder: Abu Muhammad Abdullah bin Ali al-Simari (from the fourth century AH AH), by: Fathi Ahmad Mustafa Ali al-Din, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1980 AD.
72. Clarification in the Qur'anic syntax: Abu al-Baqaa 'Abdullah bin al-Hasan al-Akbari (d. 616 AH), investigation: Ali Muhammad al-Bajawi, Issa al-Babi al-Halabi and Co., .
73. Explaining the doctrines of the grammatical and optical Kufic: Abu Al-Baqaa Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbari (d. 616 AH), investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD, Islamic Dar Al-Gharb.
74. Appendix and complement in explaining the facilitation book: Abu Hayyan Al-Andalusi, investigation d. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, and the treasures of Seville, Riyadh, 1st edition, from 2000-2005 AD

75. Commentary on Sibawayh's book: Abu Ali Al-Farsi, investigation: Awad bin Hamad Al-Qouzi, 1st edition, 1990 -1996AD.
76. Commentary on Al-Muqarrab: Explanation of the scholar Bahaa Al-Din Muhammad Ibn Ibrahim Ibn Al-Nahhas (d. 698 AH) on the approach of Ibn Asfour in grammar science, investigation: Jamil Abdullah Aweidah, Ministry of Culture, Amman, 1st edition, 2004 AD.
77. Guidance of the Shining Explanation of the Book of Shining: Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz (d. 639 AH), study and investigation: Fayez Zaki Diab, Dar Al-Salam, 2nd edition, 2007 AD.
78. Foreword: Abu Ali Omar bin Muhammad Al-Shalobin (d. 654 AH), study and investigation: Dr. Yousef Ahmad Al-Mutawa, Kuwait, 2nd edition, 1981 AD.
79. The sentences in grammar: Abu al-Qasim Al-Zajaji, investigation: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Beirut, and Dar Al-Amal, Irbid - Jordan, 1st edition, 1984 AD.
80. Treasury of Literature and the core of the door of the tongue of the Arabs: Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), investigation: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1997 AD.
81. Characteristics: Abu al-Fath bin Jenny, investigation: Muhammad Ali al-Najjar, the Scientific Library, 2nd edition, 1952 AD.
82. Diwan Qais Bin Al-Mallouh Majnoon Laila: A Study and Commentary: Yusri Abdel-Ghani, 1st edition, 1999 AD, Scientific Books House, Beirut
83. The Secret of Making the Expression: Abu Al-Fath Bin Jani. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 2nd edition, 1993 AD.
84. Explanation of Ibn al-Nazim on the millennium of Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad bin Jamal al-Din Muhammad bin Malik (d. 686 AH), investigation: Muhammad Basil Ayoun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Alamiyya, Beirut, 1st edition, 2000 AD.
85. Explanation of the verses of Mughni al-Labib: Abdel-Qader bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), investigation: Abdel Aziz Rabah - Ahmed Youssef Daqqaq, 2nd edition (c 1-4), 1st edition (c 5-8), Dar Al Mamoun Heritage, Beirut, (1393 - 1414 AH).
86. Explanation of Al-Ashmoni on the Millennium of Ibn Malik Al-Muamed (The Approach of the Traveler to the Millennium of Malik): Nur al-Din Ali bin Muhammad bin Isa al-Ashmoni (d. 900 AH), investigation: Muhyiddin Abd al-Hamid, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, i 1, 1955 CE.
87. Explanation of Facilitating Benefits: Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i (d. 672 AH), investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi Al-Mukhtoon, 1st edition (1410AH-1990AD), deserted for printing, publishing, distribution and advertising.
88. Explanation of the facility called Paving the Rules Explaining the Facilitation of Benefits: Muheb al-Din Muhammad bin Yusuf, known as the headmaster of the army (d. 778 AH), by: Prof. Ali Muhammad Fakhir, Prof. Jaber Muhammad al-Barajeh, Prof. Ibrahim Jaber al-Ajami, and Prof. Jaber al-Sayyid Mubarak Prof. Ali Al-Senussi

Muhammad, and Prof. Mohammed Ragheb Nazzal, Dar Al-Salam, Cairo, Ed. 1, 2007 AD.

89. Explanation of the statement on the clarification, or the statement of the content of the clarification in the manner: Sheikh Khaled bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), investigation: Muhammad Basil Oyoun Al-Aswad, Dar Al-Kutub Al-Alumiya, Beirut, 1st edition, 2000 AD.
90. Explanation of Jamal al-Zajaji: Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Kharouf (d. 609 AH), investigation: Dr. Salwa Muhammad Omar Arab, Umm Al-Qura University, Institute for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, , 1419 AH.
91. Explanation of Jamal Al-Zajaji: Ali bin Moamen bin Asfour Al-Eshbili (d. 669 AH), presented to him and set his margins and indexes: Fawaz Al-Shaar, Supervision: Emile Badi 'Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alamiya, Beirut, 1st edition, 1998 AD.
92. Explanation of al-Radhi on Adequacy: Radhi al-Din al-Istrabadi (d. 686 AH), Correction and Commentary: Youssef Hassan Omar, Garyounis University, Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
93. Explanation of the gold nuggets in knowing the words of the Arabs: Jamal Al-Din Bin Hisham, taken care of by: Muhammad Abu Fadl Ashour, House of Arab Heritage Revival, Beirut, I 1, 2001 AD.
94. Explanation of poetic evidence in the death of grammatical books: Muhammad bin Muhammad Hassan Sharab, 1st edition, 1427 AH - 2007 AD, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon.
95. Explanation of adequate healing: Jamal al-Din bin Malik, investigation: d. Abdel-Moneim Ahmed Hariri, Dar Al-Maamoun for Heritage, 1st edition, 1982 AD.
96. Explanation of Sibawayh's book: Abu Saeed Al-Hassan Bin Abdullah Al-Serafi (d. 368 AH), investigation: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayyid Ali, Scientific Books House, Beirut, 1st edition, 2008 AD.
97. Detailed explanation of Al-Zamakhshari: Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish (d. 643 AH), present it to him and set his margins and indexes: Dr. Emile Badi 'Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, 1st edition, 2001 AD.
98. Explanation sufficient introduction in the science of Arabization: Abu Amr Ibn Al-Hajeb, investigation: Jamal Abdul Ati Mukhaimir Ahmed, Nizar Mustafa Al-Baz Library, Riyadh, I 1, 1997 AD.
99. Elite elitism in explaining the millennium Dora: Ibrahim bin Al-Hussein known as the Nile (from the scholars of the seventh century AH), investigation: d. Mohsen bin Salem Al-Omairi, Umm Al-Qura University, Institute for Scientific Research, Center for the Revival of Islamic Heritage, 1419 AH.
100. Al-Kamil in the forty recited surrogates: Yusef bin Ali bin Abu al-Qasim al-Hudhali al-Mughrabi (Tel: 465 AH), investigation: Jamal bin al-Sayyid bin Rifai al-Shayib, 1st edition, 1428 AH - 2007 CE, Sama Foundation for Distribution and Publishing.
101. Sibawayh Book: Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), investigation: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 2004 AD.

102. Kanash in grammar and exchange: Abu al-Fedaa Ismail bin Ali bin Mahmoud (d. 732 AH), investigation: d. Gouda Mabrouk Mohamed, Library of Arts, Cairo, 2nd edition, 2005 AD.
103. The core of construction and syntactic ills: Abu al-Waqqa al-Akbari, investigation: Ghazi Mukhtar Tulaimat, House of Contemporary Thought, Beirut, and House of Thought, Damascus, 1st edition, 1995 AD.
104. The Glance in Explaining the Salt: Muhammad Bin Al-Hassan Al-Sayegh (d. 720 AH), investigation: Ibrahim bin Salem Al-Saadi, Islamic University of Madinah, 1st edition, 2004 AD.
105. Shining in Arabic: Abu Al-Fateh Bin Jani, investigation: Dr. Samih Abu Mughali, Dar Majdalawi, Amman, , 1988 AD.
106. The collection of the poems of the Arabs, which includes the Diwan of Rabwah bin Al-Ajaj: He took care of his correction and arrangement: William bin Al-Ward Al-Prussi, Dar Ibn Qutaiba, Kuwait, .
107. Calculated in explaining the faces of gay porn and reading about it: Abu Al-Fath bin Jenni, investigation: Ali Najdi Nassef, and Dr. Abdel-Halim Al-Najjar, and Dr. Abdel-Fattah Shalaby, Islamic Heritage Revival, Egypt, , 1994 AD.
108. The improviser in explaining the sentences: Abu Muhammad Abdullah bin Ahmed Ibn al-Khashab (d. 567 AH), investigation and study: Ali Haider (d.), Damascus, 1392 AH - 1972 CE.
109. The problem of the parsing of the Qur'an: Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hammoush bin Muhammad al-Andalusi (c. 437 AH), by: Hatem Saleh Al-Damen, 2nd edition, 1405 AH, Al-Resala Foundation - Beirut.
110. The meanings of the Qur'an: Abu Zakaria Yahya bin Ziyad al-Farra (d. 207 AH), by: Ahmed Yusef Najati, Muhammad Ali Najjar, and Dr. Abdel-Fattah Ismail Shalaby, Dar Al-Masrya, 1st edition, (N.D.).
111. The meanings of the Qur'an and its syntax: Abu Ishaq al-Zajaj, investigation: d. Abd al-Jalil Abdo Shalabi, World of Books, Beirut, 1st edition, 1988 AD.
112. Mughni al-Labib, on the books of Arabism: Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari, investigation: d. Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar Al-Fikr, 6th edition, 1985 AD.
113. Detailed in the syntax of the syntax: Jarallah Al-Zamakhshari, investigation: Dr. Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, 1st edition, 1993 AD.
114. The healing purposes in explaining the adequate summary: Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatby (d. 790 AH), investigation: d. Abdul Rahman Al-Othaimeen and others, Umm Al-Qura University, 1st edition, 2007 AD.
115. Summary: Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), investigation: Muhammad Abd al-Khalil Adima, Committee for the Revival of Heritage, Cairo, 3rd edition, 1994 AD.
116. The Salik Approach to the Millennium of Malik Ibn Malik: Abu Hayyan Al-Andalusi, Adwa 'Al-Salaf (d. I.)
117. The curriculum in explaining Jamal Al-Zajaji: Yahya bin Hamza Al-Alawi (d. 749 AH), by: Dr. Hadi Abdullah Naji, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st edition, 2009 AD.

118.The deafness of the mosques in explaining the gathering of the mosques: Jalal al-Din al-Suyuti, (Part 1) Inquiry: Abd al-Salam Haroun, Abd al-Al Salem Salem Makram, and the rest of the parts. , J5, 1979 AD, and J6, 1980 AD, Scientific Research House, Kuwait.

Messages and thesis

119.Al-Abadhi and his method in grammar with the achievement of the first book of his commentary on Jazuli, (PhD thesis), Prepared by: Saad Hamdan Muhammad Al-Ghamdi, Umm Al-Qura University, College of Arabic Language, 1406 AH.

120.Abu Abdullah Ibn Al-Fakhar and his efforts in grammatical studies with the achievement of his book Sharh Al-Jamal, (PhD thesis): Prepared by: Hammad bin Muhammad Hamid Al-Thamali, Umm Al-Qura University, College of Arabic Language, 1410 AH.

121.Grammatical thought by Ibn Al-Dahan (d. 569 AH), with the fulfillment of his book (Al-Ghurrah Sharh Al-Lama '): (PhD thesis), investigation: Farid bin Abdul Aziz Al-Zamil Al-Saleem, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, College of Arabic Language, 1431 AH.

Research

122.Conditions, provisions and sections of the case: by Ibn Birri Al-Nahwi (d. 582 AH), investigation: Dr. Hatem Salih Al-Damen, Journal of the Arabic Language Academy, Damascus, volume 71, part 4, (N.D).